المواطنة
والتربية على قِيَمِها

مركز دراسات الوحدة العربية

شؤون سياسية (٨)

المواطنة والتربية على قِيَمِها

الدكتور كمال عبد اللطيف

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

عبد اللطيف، كمال

المواطنة والتربية على قِيَمِها/ كمال عبد اللطيف.

٣٢ ص. ـ (أوراق عربية؛ ٣٣. شؤون سياسية؛ ٨)

ببليوغرافية: ص ٣٢.

ISBN 978-9953-82-551-9

١. المواطنة ـ البلدان العربية. ٢. المجتمع العربي. أ. العنوان. ب. السلسلة.

323.6

العنوان بالإنكليزية

Citizenship and the Education of Its Values

Kamal Abdellatif

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت، فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز
الطبعة الأولى
بيروت، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢

المحتويـات

● عود على بدء ٧

مقدمة ٧

أولاً : المواطنة في سياقات تشكلها وتداولها ١١

١ ـ من مجتمع الرعية إلى مجتمع المواطنين ١٢

٢ ـ من المواطن إلى المواطنة الاجتماعية ١٤

٣ ـ المواطنة في زمن العولمة، تحولات الدلالة في عالم متغير ١٦

٤ ـ مفهوم المواطنة في الأدبيات السياسية العربية ١٨

٥ ـ في ضرورة مواجهة تحولات المواطنة ٢٠

ثانياً : في عوائق التربية على المواطنة
في المجتمعات العربية ٢١

١ ـ العوائق الاجتماعية الثقافية، نحو قيم التواصل
والتضامن والإبداع ٢٣

٢ ـ العوائق السياسية، نحو توطين قيم الحداثة السياسية ٢٦

٣ ـ العوائق التربوية، نحو مدرسة للمواطنة ٢٨

● عود على بدء ٣٠

المراجع ٣٢

● **عود على بدء**

«هناك فرق كبير بين العبد والابن والمواطن، فالعبد من يضطر إلى الخضوع للأوامر التي تحقق مصلحةَ سيده، والابن هو من ينفّذ أفعالاً بناء على أوامرِ والديه، تحقق مصلحتَه الخاصة، وأما المواطن فهو ينفّذ بناءً على أوامر الحاكم أفعالاً تحقّق المصلحةَ العليا، وتحقّق في الآن نفسه مصلحته الشخصية».

سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة.**

«إنني أرفض الفكرة القائلة إن الليبرالية العربية متولِّدة عن الليبرالية الغربية تولّداً آلياً، وإن الدعوة إلى الحرية في العالم العربي الإسلامي، ترجمةٌ صرف للدعوة الأوروبية، وإن كلمة حرية ذاتها ترجمة لكلمة أجنبية. إني أقول إن الدعوة إلى الحرية ناتجة قبل كل شيء من حاجة متولدة في المجتمع العربي، شَعَرَ بها عدد من الناس. أن يكون التعبير عنها قد استفاد من تجارب أجنبية مماثلة، أن يكون الكتّاب العرب قد تهافتوا على المنظومة الليبرالية، لأنهم رأوا فيها عبارة وافية عمّا يحّسون به، فهذا لا يعني أن الدافع الأول في كل هذا، كان التأثير الخارجي. والدليل على ذلك، هو أن الكتّاب العرب لم يتلقوا بأمانة الليبرالية الأوروبية المعاصرة لهم، بل تعاملوا مع كل ما كانت تحمل من وعي بتناقضاتها الذاتية. إنهم كانوا في حاجة إلى ليبرالية متفائلة حازمة واثقة بذاتها، فأوَّلُوا ليبرالية عصرهم المتشائمة الباهتة حسب رغباتهم».

عبد الله العروي، **مفهوم الحرية.**

مقدمـة

١ ـ يعتبر موضوع **المواطنة، والتربية على قيمها**، من الموضوعات التي ترتبط بالجدل المطلوب اليوم في الفكر العربي، وفي الفكر السياسي بالذات.

وهو يرتبط بأفق في النظر، تتطلع إليه فئات واسعة من نخب المجتمع العربي، كما أنه يشير إلى حاجة تاريخية وسياسية.

ونحن نعتقد أن ربط مفردة المواطنة بميدان التربية والتكوين، والتنشئة المعرفية والاجتماعية، يجعلها موصولة بواحد من المسارات الفاعلة في عملية البحث عن كيفيات توطينها وترسيخ مبادئها وأسسها، وذلك في ضوء الصراع السياسي الحاصل في مجتمعاتنا، وبدون إغفال الخصوصية التاريخية المحدِّدَة لبنيات الراهن السياسي، وأسئلته في أغلب بلداننا العربية.

لا يجب أن نغفل الإشارة هنا، إلى أن التحولات التي حملتها انفجارات ٢٠١١ في كثير من المجتمعات العربية، تحمل كثيراً من مظاهر الوعي الجديد بالمواطنة. وفي شعارات مواجهة الاستبداد والفساد، إعلانٌ مُفصحٌ عن ميلاد المنزع الفردي في مجتمعاتنا، ومحاولةٌ تروم تمثل القيم الحداثية الموصولة به، وعلى رأسها قيم المواطنة.

وهناك أمر آخر، لا ينبغي تجاوزه والقفز عليه في هذا التقديم، وهو يتعلق بصيرورة تطور مفهوم المواطنة وسياقاته العديدة، في الفلسفة السياسية الحديثة والمعاصرة؛ فعندما نتابع مثلاً المناظرات العالمية، التي ترعاها في السنوات الأخيرة بعض المؤسسات البحثية الدولية، التي يتجه فيها التناظر إلى حصر التحديات التي يواجهها العالم اليوم، تحت ضغط عمليات التعولم الجارفة، نتبين أن بعض توجهات هذه المناظرات تستدعي إعادة النظر في الدلالة التي مُنِحت للمفردة في الفلسفة السياسية الحديثة. ذلك أن **عولمة السوق واتساع مجتمع الشبكات، وتضخم ظاهرة الهجرة، وارتفاع درجات وأشكال العنف في العالم، وحصول طفرة نوعية في تقنيات التواصل المتعددة، أدى إلى تبلور إشكالات جديدة في المعرفة والسياسة، بل وفي مختلف مظاهر الحياة.** ولا يمكن التفكير في المواطنة بدون الانتباه إلى الآثار التي ستُركِّبها المتغيرات المذكورة، في المحمول الدلالي للمفهوم، وفي الأرضية النظرية المؤطّرة له، والصانعة لمعانيه في تنوعها وتطورها.

لا يعني الاحتياط المنهجي السابق، أن عملنا في هذه الورقة سيكتفي بملاحقة ومتابعة الإرهاصات المستجدة في سياق تطور المفهوم، بل إن الغاية

من إثارته بصورة عامة وسريعة في هذا التقديم، ترتبط بمبدأ إعلاننا الواضح بأن روح ورقتنا سيظل مشدوداً في الأساس إلى المكاسب النظرية والسياسية، التي رَكَّبت محتوى المفهوم ودلالته في فلسفة الأنوار، باعتبار أن هذه الروح تُطابق بمواصفات خاصة تَطلعاتِنا السياسة العربية اليوم، بدون أن يعني هذا كما قلنا، إغفال مبدأ استيعاب المعطيات الدلالية الجديدة، التي يتخذها المفهوم في عالم متغير.

٢ ـ إن تعقّد الموضوع، وصعوبته يجعل الباحث ملزماً بضرورة اختيار مجال المقاربة، الذي يسمح له بالتفكير في مبحثه من زاوية محددة. صحيح أن الإيحاء الأول والسريع، الذي **تحمله مفردة المواطنة يحيل إلى المستوى القانوني، ويرتبط بمفردات من قبيل الحق في المواطنة، الحق السياسي، وحقوق الإنسان**. . إلا أن للمفردات وإيحاءاتها كما نعرف، وفي مختلف مجالات الفكر والمعرفة، سياقات متعددة تمنحها الدلالة المراد إيصالها. وهي في موضوع ورقتنا المتعلق **بالمواطنة والتربية على قيمها**، تُحيل إلى البعد التربوي، وتدعونا إلى التفكير في كيفيات استخدام مناهج وبرامج التعليم في تعميم قيم المواطنة في مجتمعنا. ومن المؤكد أن هذا البعد مَوصولٌ بمجال نفترض أنه يطرح إشكالات أخرى في المجتمع العربي، نقصد بذلك موضوع التربية والتعليم، والدور الذي يمكن أن يقوم به كل منهما، في تجاوز قيم مجتمع الرعايا، وبناء مجتمع المواطنة والمواطنين، مجتمع الدولة الوطنية الديمقراطية.

وينبغي أن لا نغفل الإشارة هنا، إلى أن البعد المدني للموضوع يدفعنا إلى عدم نسيان البعد التربوي لمؤسسات المجتمع المدني، وهي المؤسسات التي تتمم بطرقها الخاصة الجانب التربوي، فتعمل على تدعيمه أو تقوم بمحاصرته.

سنقترب من المفهوم ومن الإشكال التربوي الموصول به من منظور الفلسفة السياسية، **لنفكر في الإصلاح السياسي العربي، كما ينشأ ويتطور اليوم في خطابات الفاعلين في مشهدنا السياسي**. وسنعمل على متابعة جوانب من منجزاته وإخفاقاته في المجتمعات العربية. وقد رجَّحنا هذا الاختيار في المقاربة، لأننا نعتقد أن التفكير في المواطنة في المجتمعات العربية، والتفكير في المدرسة العربية التي ترعى قيم المواطنة وتبنيها بالتدرج

المطلوب، في مناهج دراستها، وفي مختلف أسلاكها، **بما يتطلبه ذلك من تكوين يحترم قيم العقل والتاريخ وتطلعات المجتمع**، يُعَدُّ من الأمور المطلوبة والمستعجلة في أغلب البلدان العربية.

ولا شكّ في أن الخيار الذي حَدَّد كيفية نظرنا إلى الموضوع، يتطلب أن تنشأ بمحاذاته، كما أوضحنا آنفاً، أعمال ومبادرات جماعية في مختلف جوانب المجتمع، في العائلة والإدارة والمقاولة ومختلف جوانب الحياة العامة، لعلنا نتمكن من مغالبة صور التردي القائمة، وإسناد مشروع الإصلاح الذي تتطلع إليه فئات واسعة من مكونات المجتمعات العربية.

وقد تجنّبنا في عملنا المقاربة القانونية والمقاربة التربوية الخالصة، **واعتنينا بإشكالات التربية على المواطنة في ضوء أسئلة الإصلاح السياسي ومرجعياته**، كما بُنِيَت وكما يُعاد بناؤها اليوم، في الكتابة السياسية العربية المعاصرة. فكيف يقدم الخطاب السياسي العربي موضوع المواطنة، وموضوع التربية على قيمها؟

٣ ـ انتعش الحديث عن المواطنة في الخطابات السياسية العربية، وفي فضاءات المجتمع المدني بفعل عاملين اثنين متداخلين، يرتبط أولهما بأسئلة النهضة والتنمية والإصلاح، وهي أسئلة تمتلك اليوم، كما امتلكت بالأمس شرعية تاريخية كبرى. إضافة إلى ذلك، نلاحظ أن بعض جوانب هذا الانتعاش، تعود إلى المبادرات التي تصدر عن بعض المنظمات الدولية، التي تروم المساهمة في ترتيب خرائط معينة في العلاقات الدولية، ضمن استراتيجيات محددة، تستوعب في بعض جوانبها معطيات إيجابية موصولة بقضايا محلية، لا خلاف فيها.

ولا نشكّ في أن أفعال التغيير، التي حفرت مجاريها وإيقاعاتها الرامية إلى مقاومة الاستبداد والفساد في ساحات المدن العربية، وبدون استثناء طيلة سنة ٢٠١١، تعدّ في كثير من جوانبها محصلة تداخل وتقاطع العاملين المذكورين، إضافة إلى عوامل فرعية أخرى مَهَّدَت ولَوَّنَت الأحداث الحاصلة، ومنحتها سمات ومواصفات خاصة.

يمكن إدراك المفهوم والإشكال المركب «**التربية على المواطنة**»، بصورة أكثر وضوحاً، عندما نَقْرِنُه بالمفاهيم التي تربطه بمرجعية نظرية محددة، أو نضعه في إطار مشروع في الإصلاح والتغيير، يتوخى تفعيل المجال السياسي، من أجل تطوير وتنمية المجتمعات العربية.

إن تبلور مفهوم المواطنة وإطلاق مشروع التربية على قيمها، ومحاولة منحهما الدلالة الموصولة بأسئلة الصراع السياسي الراهن في المجتمعات العربية، ساهم ويساهم في إعداد أرضية فكرية، مواكبة للتحولات السياسية التي حصلت، أو التحولات المرتقب حصولها في بعض الأقطار العربية.

إن إطلاق مفردة **المواطنة** وأخواتها، من قبيل **الكرامة والحرية والمساواة** في خطابات معينة، داخل فضاء المجال السياسي والمدني العربيين، وفي إطار المنتديات الثقافية والجمعوية، التي ارتفعت وتائر إيقاعها في العمل، في أكثر من قطر عربي، يُنْبِئ في حدّ ذاته، بميلاد نَوى حركات سياسية واجتماعية وقانونية، هدفها بلورة مشروع مجتمعي جديد، يتجه إلى تجاوز مظاهر التأخر العربي، ومظاهر سيادة الاستبداد السياسي في كثير من الأنظمة العربية.

يعكس مفهوم المواطنة والمفاهيم المقرونة به، كما تتفاعل في خطاباتنا السياسية، نوعاً من الحيوية السياسية، إنه يضع أمام الملاحظ جملة من العلامات الدالة على نمط الإرهاصات، التي تَشِي بها التحولات الجارية في كثير من المجتمعات العربية.

نشير في نهاية هذا التقديم، إلى أن الجهد البحثي في هذا العمل يتجه إلى اعتماد محورين اثنين، نستعين بهما في عمليات الاقتراب من المواطنة وإشكالات التربية على قيمها، يتعلق **أولاً بالمواطنة في سياقات تشكلها وتداولها، وثانياً بعوائق التربية على المواطنة في المجتمعات العربية.**

أولاً: المواطنة في سياقات تشكلها وتداولها

يشكّل مفهوم المواطنة (مواطن ـ civis/ مواطنة ـ civitas) في سياق عمليات ميلاده وتطوره، ما يمكن اعتباره خاصية بنيوية في أغلب المفاهيم المركزية الكبرى الناظمة لأنسجة الخطابات الفلسفية والسياسية. إنه يحيل إلى

معان متعددة، ويرتبط بوشائج من القربى مع أنظمة في النظر ووقائع من التاريخ متنوعة، إضافة إلى ما ترتب على مراحل تشكله المتواصلة من دلالات لا حصر لها.

ويمكن أن نلاحظ أيضاً، أن المفهوم يستخدم ويوظّف في سياقات وجبهات عديدة، بهدف تجاوز الدلالة المباشرة، وبحثاً عن أفق في النظر يتجاوزها، **وذلك من أجل منح الإيحاءات المقرونة به، ما يحولها إلى أداة في الفعل السياسي والاجتماعي**، الذي يتوخّى إصابة أهداف بعينها. وسنتبين بعض علامات ما نحن بصدد الإشارة إليه، في الجرد التاريخي والمفاهيمي المختزل.

١ ـ من مجتمع الرعية إلى مجتمع المواطنين

ارتبط مفهوم المواطنة في بدايات تبلوره في الفلسفة السياسية الحديثة، بتصورات معينة للحقوق الإنسانية؛ تصورات تعلن عدم ارتباطها بالمرجعيات اللاهوتية والإثنية. إن الإيحاءات التي حملها منذ بداية تداوله الأول في الفكر اليوناني والمدينة اليونانية **تربطه بالحق في المشاركة في الحياة السياسية**. ذلك أن مفردة المواطن في التداول اليوناني تشير إلى من يدلي برأيه في مختلف شؤون المدنية(المدينة الدولة)، التي كان يدبرها ويديرها الأحرار والذكور من ذوي الأصل اليوناني. وقد استوعبت هذه الدلالة تَلوينات تحمل بعض سمات الخصوصية التاريخية اليونانية، وتم تجاوزها عندما أعيد تأسيسها في القرن الثامن عشر وما بعده، وذلك انطلاقاً من نصوص الفلسفة السياسية الحديثة وفلسفة الأنوار، حيث نقف على الدلالة التي اكتسبها مفهوم «المواطنة» في آثار هوبز وجون لوك ومونتسكيو وسبينوزا وجان جاك روسّو وكانط. كما نقف على المعاني التي أضافتها إليه الثورة الفرنسية ومبادئها وإعلانها لحقوق الإنسان.

ضمن هذا السياق النظري والتاريخي الجديد، **تَشَبَّع مفهوم المواطنة في أصوله الحديثة بالخلفية القانونية، وتمّ النظر إليه من الزاوية التي تَقرِنه بجملة من الحقوق والواجبات المدنية، الموصولة بالحريات الفردية والمجتمع المدني**. وقد كان يُنظر إلى هذه الحقوق كعناصر مركزية في نسيج الخطاب السياسي

الليبرالي .**فأصبح بناءُ قيم المواطنة مشدوداً إلى مفاهيم العقد الاجتماعي والدولة الوطنية، وقيم التشارك والتداول على السلطة، في دولة العقل والمصلحة الفردية والمؤسسات**. وشكّل هذا النسيج النظري في علاقته بسيرورة المجتمعات الأوروبية، وفي إطار التاريخ الأوروبي الحديث، أفقاً للعمل السياسي والاجتماعي والقانوني، من أجل توسيع وتعزيز الخيار الديمقراطي، مؤطراً بالمرجعية السياسية الليبرالية ومبادئها الكبرى.

ولو شئنا أن نُجْمل الدلالة التي استقر عليها المفهوم، في سياق الفكر السياسي الحديث، لتبينا أنه اتخذ مظهرين أساسيين، **فقد شكلت المواطنة اليونانية والأثينية بالذات، أساً من الأسس المُرَكّبة لدلالته، وذلك لأنها ابتكرت المفهوم كوسيلة لدعم الاندماج السياسي والمشاركة السياسية، ضمن خصوصية المجتمع اليوناني**. لكن مفردة المواطنة اتخذت بعدها الأساسي في الأزمنة الحديثة، مستوعبة ما هو عام في الإرث اليوناني، ومطورة لدلالته، بالصورة التي **تمنحه امتياز تملك مكاسب عصر الأنوار، في النظر إلى الإنسان والسياسة والحقوق.**

لقد استوعب المفهوم أيضاً، مآثر الثورة الفرنسية وبيانها حول حقوق الإنسان والمواطن، كما استوعب روح الفكر السياسي الحديث، وجوانب عدة من أصول الفلسفة السياسية الليبرالية، التي بَنَت كما هو معروف، مفاهيم **الفرد والسياسة المدنية ودولة التعاقد، والحريات**. وقد ظلت الدلالة السياسية التي ترسخت في ثنايا تشكل المفهوم، سواء في صيغته اليونانية، أو في نسيجه الدلالي المتسع، بفضل إسهام فلاسفة الأنوار، ورموز الفلسفة السياسة الحديثة، بمثابة مؤشر مركزي، صانع لأشكال تداوله في الفكر السياسي الحديث المعاصر.

نحن هنا لا نتحدث عن منجزات نهائية ومطلقة، بقدر ما نتحدث عن آفاق توجه التصورات والممارسات في سياق أزمنة محددة، و داخل مجتمعات بعينها. **فمن المؤكد أن أسئلة المواطنة ما تزال تطرح بصيغ قديمة وأخرى جديدة ومستجدة، داخل فضاءات المجتمعات الأوروبية**، التي اقترن تطور وعيها السياسي في جوانب منه بالآفاق التي ولّدها المفهوم في الفكر وفي

المجتمع، حيث واكب تبلور المفهوم كما أشرنا آنفاً، ميلاد الدولة الوطنية ومجتمع المواطنة والمواطنين، وأصبح الفرد مواطناً وذاتاً قانونية تحمل حقوقاً وعليها واجبات. وترتب على ذلك تساوي الأفراد، كما ترتب عليه البعد التضامني داخل المجتمع.

٢ ـ من المواطن إلى المواطنة الاجتماعية

يعرف المهتمون بتطور الفلسفة السياسية الليبرالية، ومركزية مفهوم المواطنة داخل هذه الفلسفة، أن المفهوم تطور في سياق التحولات التي ارتبطت بالخطاب السياسي الليبرالي، وتم ذلك انطلاقاً من الانتقادات العديدة التي وُجِّهَت إلى بعض مضامينه، بغية تطويرها، في ضوء المتغيرات والمكاسب التي حصلت في التاريخ السياسي والثقافي والاجتماعي، خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي وبداية القرن الواحد والعشرين.

لقد أصبح ينظر إلى مفهوم المواطنة باعتباره أفقاً يتجاوز الصبغة القانونية الحقوقية، ليشير إلى **حركية اجتماعية، هدفها تحرير الأفراد ودفعهم إلى العمل بفعالية، للتمكن من تركيب تاريخهم، والمساهمة في بناء مجتمع ديمقراطي، يضمن مختلف حقوقهم، كما يضمن حريتهم وكرامتهم**. وفي هذا السياق، تقدم مساهمة توماس مارشال (١٨٩٣ ـ ١٩٨١) نموذجاً نظرياً، يقترح نوعاً من التجاوز للمفهوم في صورته الأنوارية، وذلك انطلاقاً من مسعى يهدف إلى توسيع دلالته في ضوء متغيرات النصف الأول من القرن العشرين، وذلك بحكم أن كتاب توماس مارشال المعنون، **المواطنة والطبقة الاجتماعية**، (١٩٥٠)، قدَّم إسهاماً نظرياً هاماً في تطور دلالة المفهوم.

اعتبر مارشال أن المواطنة الجديدة تُعَدُّ بالضرورة مواطنة اجتماعية، لأنها ترتكز على ميراث القرن الثامن عشر المتمثل في الحقوق المدنية، حرية الفرد أساساً، مع مسعى جديد يروم المساهمة في الحد من غلوائها. وتستند مواقف مارشال في موضوع مواجهة غلو المدافعين عن حرية الفرد بصورة مطلقة، إلى المكاسب السياسية والاجتماعية الجديدة للقرن التاسع عشر، وهي المكاسب التي بنت ورتبت ملامح مطلب **الحق في المشاركة في الحكم، والحق في**

المشاركة في القرار السياسي. بل إن النموذج المذكور لا يقف عند مكاسب القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين، بل إنه يعتبر أن **جيل حقوق الإنسان الاجتماعي، المتمثل في الحقوق الاجتماعية، من قبيل الصحة والتعليم والثقافة**، يُعدُّ بدوره من بين الأسس الجديدة الموصولة اليوم بمفهوم المواطنة ودلالتها. ويترتب على كل ما سبق، أن منظور مارشال يبلور نموذجاً جديداً يقرّ بجملة من المعطيات الاجتماعية والسياسية، التي تروم في نهاية التحليل ممارسة أشكال من تحويل وتوسيع دلالات المفهوم.

ويسمح نموذج التصور الذي ركّبه مارشال، محاولاً، كما قلنا، استيعاب مستجدات الصراع السياسي، وتطور أجيال حقوق الإنسان؛ بإنجاز جملة من العناصر الكاشفة لتحولات الدلالة في المفهوم.

ونستطيع اليوم انطلاقاً منها، ومن جهود مارشال وأعمال باحثين آخرين، حاولوا بدورهم استيعاب جوانب من متغيرات عصرنا، والنظر إلى مفهوم المواطنة في ضوئها، أن نلاحظ التوجهات الهادفة إلى التقليل من الشحنة القانونية التي تحصر المفهوم في علاقة الفرد بالدولة لتحوله إلى مفهوم لا يقتصر على المجال السياسي وحده، قدر ما يستوعب أيضاً مختلف قيم المجتمع المعاصر، في كثير من تمظهراتها المجتمعية والمؤسساتية.

إن أبحاث جون رولز (John Rawls) في موضوع **العدالة، ودراسة** ويل كيملك (Will Kymlike)، في موضوع **التعددية الثقافية التي اتجهت إلى استيعاب مفهوم المواطنة في إطار التعدد الثقافي، إضافة إلى المناقشات التي تربط اليوم مفهوم المواطنة بالهوية والقيم والمساواة، وبموضوع الشرعية**، سمحت نتائج هذه الأبحاث مجتمعة في إغناء وتوسيع حقول دلالته. كما ساهمت التطورات التي لحقت المجتمع المعاصر، بالوقوف على جملة من المعطيات والخلاصات النظرية، المطورة لدلالته. ويمكننا أن نكشف أبرز نتائج الأعمال المذكورة في العناصر الآتية:

أ ـ أصبح مفهوم المواطنة يلحّ في صيغ تداوله الجديدة، على **ضرورة التقليل من البعد الإثني والديني من دون نفيهما**. إنه يتطلع إلى منح الاعتبار

الأول لـ **الرابطة المدنية**، وذلك بالإعلاء من شان القيم الصانعة لها، بهدف العمل على استيعاب الاختلافات العقائدية والإثنية، بدون أن يعني هذا كما قلنا، نفي الأبعاد الأخرى المعزِّزة للمواطنة الثقافية والقيَمية.

ب ـ لا تنفي رابطة المواطنة في أبعادها الجديدة، أصناف الروابط الأخرى الصانعة لنسيج التجمعات البشرية، من قبيل **الروابط الثقافية والعقائدية.**

ج ـ **لا يمكن فصل المواطنة عن الديمقراطية وقيمها**، فهي أساس المجتمع السياسي وأساس تكون المجتمع المدني.

د ـ يترتب على تشبع المجتمع بالمواطنة وقيَمها، **انتعاش الحس المدني والقيم المدنية، الأمر الذي يعزز قيم المساواة والتعاون والتعاضد والتشارك.**

٣ ـ المواطنة في زمن العولمة، تحولات الدلالة في عالم متغير

أثمرت جهود توماس مارشال والباحثين الآخرين، الذين أشرنا إلى الخلاصات الكبرى لأعمالهم في نهاية الفقرة السابقة، ما ولَّد عملية تطوير نوعية في دلالة مفهوم المواطنة. وقد تم ذلك كما بيّنا، في ضوء المتغيرات السياسية والفكرية التي فرضتها التحولات الجارية في عالمنا.

أصبحت مفردة المواطنة في صيغ تداولها الجديدة، والمتداولة على وجه الخصوص في الخطابات الليبرالية، المستندة إلى بعض أوليات البعد الاجتماعي والبعد العولمي، تُقرن بنعوت محددة، من قبيل **المواطنة المتعولمة، والمواطنة النَّشطة، ومواطنة مجتمع الشبكات.** الأمر الذي يكشف أن التغيرات التي ما فتئت تصنعها المتغيرات الاقتصادية الموصولة بالطفرة التكنولوجية، في مجال الاتصال والتواصل، تساهم بدورها في منح المفردات الجديدة المركبة دلالات جديدة.

نحن نشير هنا، إلى بروز تسميات مركَّبة ومعيّنة لمظاهر التحول التي لحقت معنى المواطنة. يتعلق الأمر بما يطلق عليه البعض، كما ألمحنا آنفاً، اسم **المواطنة الكونية والمواطنين النشطاء**، في زمن يعتمد فيه التنافس والصراع على السرعة، في إطلاق المبادرات والمغامرات الاقتصادية. فهل إطلاق هذه

التسميات في زمن تبلورت فيه آليات أخرى في العمل الدولي، وبرزت فيه أيضاً معطيات جديدة في القانون الدولي، **تشير إلى الحقوق الجماعية مقابل الحقوق الفردية، كما تشير إلى الحقوق الثقافية وحقوق الأقليات، وقضايا الهجرة والعنف، والإشكاليات الجديدة الموصولة بالدولة الوطنية ومجتمع الشبكات**؟ وهل يترتب على إطلاق التسميات الجديدة، في سياق التحولات التي أشرنا إلى جوانب منها، تجاوز الدلالة الأنوارية للمفهوم، وهي الدلالة التي اعتبرنا أنها النواة الصلبة في مختلف صور تداول مفهوم المواطنة وتطوره؟.

فعندما نتحدث اليوم عن المواطنة العالمية، ونتحدث عن المواطنة الديمقراطية، أَلاَ يترتب على ذلك، أننا نقف أمام إشكالات أخرى، تضع المواطنة في علاقتها بمتغيرات المشهد السياسي العالمي، ومتغيرات أنظمة العولمة، التي ما فتئت تكتسح العالم، رافعة في إطار بعض مؤسسات المنتظم الدولي، شعارات جديدة ومفاهيم مركّبة تروم الإمساك بواقع في طور التغير؟.

إن التحولات والإرهاصات التي تعكسها المتغيرات الجارية، لا ينبغي أن تدفعنا إلى التخلي عن الأوليات، التي صنعت من مفهوم المواطنة أفقاً للعمل، من أجل مجتمع يمتلك الإرادة والقدرة على صناعة مصيره، في إطار التعاقد والتوافق والديمقراطية، كما بُنِيَت في تجارب سياسية عديدة.

نتجه في سياق بَسْطنا متغيرات الراهن إلى صوغ الأسئلة والتوضيحات السابقة، انطلاقاً من معطيات موصولة بحاضرنا السياسي، وموصولة في الآن نفسه بالتطلعات التي نطمح إليها، ونحن نخوض غمار معارك سياسية، بهدف تحقيق مراميا وأهدافنا في الإصلاح السياسي. إننا نفكر فيها لأن حاجتنا إلى المحتوى الأنواري للمفهوم، لا ينبغي أن تجعلنا نغفل مآلاته في ضوء صور الصراع السياسي الجديدة، التي تساهم في توسيع وتنويع معانيه.

سبق لعبد الله العروي أن أوضح في سلسلة كتبه في المفاهيم (الحرية، الدولة، العقل)، أن الفكر العربي النهضوي عندما واجه ويواجه منذ القرن التاسع عشر إلى اليوم، مفاهيم ومذاهب الفلسفات السياسية الحديثة، فإنه في حركته الداخلية يواجه مفاهيم مركّبة. ويُفترض أن تقوم المواجهة، كما بيَّن

المفكر المذكور، على **مبدأ التمثل التاريخي والنقدي للمفاهيم المذكورة.** وفي الإطار نفسه، نقول إن تفكيرنا اليوم ومحاولة توطيننا لمفهوم المواطنة، وما يقترن به وبصيرورته من مبادئ ومعطيات فكرية وسياسية، يتطلب منا الموقف نفسه، ولهذا سنتجه في العنصر الرابع من المحور الأول، **إلى بحث كيفيات تمثل الأدبيات السياسية العربية لمفهوم المواطنة.**

٤ ـ مفهوم المواطنة في الأدبيات السياسية العربية

يحيل مفهوم المواطنة كما بيّنا، إلى تصورات معيّنة، موصولة بفلسفات وخيارات سياسية محددة. **يتعلق الأمر بالفلسفة السياسية الليبرالية** وما ترتب على منظوماتها من معطيات أغنت المنظور الحداثي. وهو يرد بصورة متواترة خلال العقدين الماضيين في أدبيات الإصلاح السياسي العربي، سواء في إطار مؤسسات المجتمع العربي، أو خطابات النهضة العربية، بل إنه ورد أيضاً في خطابات الجامعة العربية، ومؤسسة القمة العربية، التي تبنّت في العقد الماضي برامج في الإصلاح السياسي، وحرصت في مؤتمراتها الأخيرة على إصدار بيانات تُقرُّ فيها بأهمية الإصلاح السياسي.

ينتمي مفهوم المواطنة إلى الجيل الثالث، من مفاهيم الإصلاح السياسي في الفكر العربي المعاصر. وقد انتعشت هذه المفاهيم في نهايات القرن الماضي، في إطار حركات وجهود في النظر، **تروم توطين المشروع السياسي الليبرالي في فكرنا السياسي**، وذلك بعد فشل التجارب التي وضعت نفسها في خانة الثورة العربية والتجربة الاشتراكية.

ومن المعروف أن أدبيات الإصلاح النهضوي العربية، مرّت خلال القرنين الماضيين، بثلاث مراحل كبرى: **مرحلة الخطاب الإصلاحي الناشئ في القرن التاسع عشر**، وتمثله أدبيات الطهطاوي، وخير الدين التونسي، وأديب اسحاق، على سبيل المثال. وقد أنتجت جهودهم الإصلاحية محاولات هامةً، **في باب ترجمة وتمثل بعض مفاهيم المعتقد السياسي الليبرالي. وعملت على تكييفها مع متطلبات مشروع الإصلاح والنهضة في المجتمعات العربية خلال القرن التاسع عشر**. ثم المرحلة الثانية، وتستوعب **أدبيات العقد الثاني**

من القرن العشرين، التي كانت تتغنى بالحرية والإصلاح الدستوري، وتمارس عمليات تبيئة لمفردات المشروع السياسي الليبرالي، مع حسّ إصلاحي يقبل إمكانية الاستفادة من التجارب التاريخية العامة، للتمكن من تجاوز أعطاب المجتمع العربي السياسية والثقافية. وكان يمثلها بامتياز لطفي السيد، علي عبد الرازق وطه حسين، وتميزت بكفاءة رموزها وممثليها في المواءمة بين مظاهر التأخر السياسي العربي، والحلول والخيارات التي بنت النهضة والتقدم في التاريخ الأوروبي الحديث والمعاصر.

أما الأدبيات التي تساهم اليوم في تبيئة مفهوم المواطنة، والمجتمع المدني وشعار التربية على المواطنة والديمقراطية والانتقال الديمقراطي، وحقوق الإنسان والمواطن، وبناء دولة التعاقد، والمشاركة في السلطة والتداول عليها، فإنها تنتمي، كما قلنا، إلى مفردات الجيل الثالث. وهي تتّسم بسعيها إلى إعادة بناء المفردات المذكورة، في ضوء متطلبات الخصوصية التاريخية والسياسية للمجتمعات العربية، كما تتسم ببلورتها لنقلة كيفية في إعادة بناء المشروع السياسي الليبرالي. ومن المعروف أن مؤسسات بحثية، وأخرى سياسية، تساهم في تركيب وإشاعة المفاهيم المذكورة، الأمر الذي ترتب عليه نوع من التطور في أدبيات الليبرالية العربية.

إن محصلة المراحل الثلاث، التي أوردنا باختزال كبير معطيات منها في الفقرات السابقة، تضعنا أمام شكل من أشكال استيعاب الفكر السياسي العربي، لبعض مفاهيم الخطاب السياسي الليبرالي، مع محاولة لتكييفها وملاءمتها مع أسئلة السياسي في فكرنا المعاصر.

ونريد أن نؤكد هنا، أن معضلات الاستبداد السياسي في مجتمعاتنا، تُوَجِّه أنظار الفاعلين السياسيين والحقوقيين نحو **الدلالة القانونية الأنوارية لمفهوم المواطنة**، أكثر من باقي المحمولات الدلالية المركبة لمعانيها المتطورة. وقد بدا هذا الأمر واضحاً في تطور أشكال الاحتجاج الاجتماعي، التي عرفها أغلب المجتمعات العربية في مطالع الألفية الثالثة، التي بلغت ذروتها فيما أصبح يُعرف بـ **الربيع العربي سنة ٢٠١١**.

صحيح أن المفهوم اكتسب ملامحه الليبرالية الموصولة بمطلب الإصلاح السياسي، في الصيغ التي طُرح بها في مرحلة الجيل الثالث، إلا أن صور ترجمته وتبيئته في فكرنا السياسي، عكست خلاصات جهد متواصل، يتوخى تحقيق برنامج في الإصلاح تُعَزِّزه اليوم في واقعنا السياسي معارك جديدة، تدعمها تصورات سياسية، مستوعبة لمبادرات جيلين من رواد الإصلاح في فكرنا المعاصر.

وفي سياق ما سبق، نتبين الحاجة إلى مزيد من توطين المفاهيم التي تسعفنا بتركيب فكر سياسي مطابق لتطلعاتنا المتجهة إلى بلوغ عتبة بناء مشروعنا في التحديث السياسي. **كما نتبين حاجة الفعل السياسي المُقاوِم والمناهض للاستبداد، إلى ثقافة سياسية حداثية داعمةٍ لخياراته في التغيير والتقدم.**

٥ ـ في ضرورة مواجهة تحولات المواطنة

يظلّ مفهوم المواطنة في تداوله الجاري في الخطابات السياسية العربية، في مستوى المقدمات الكبرى لفلسفة الحداثة والتحديث السياسي، مع منحى يروم توظيفه في ضوء الخصوصيات المجتمعية والتاريخية العربية. صحيح أن بعض الإرهاصات التي طَفَت فوق سطح المفهوم في الآونة الأخيرة، تجد لها صدى فيما يكتب عن المواطنة في بعض المنابر العربية، إلا أن المطلوب في تصورنا في هذا الوقت بالذات، أن نحرص على أن نستعين بالمعاني التي حملها المفهوم، في إطار التصور السياسي المقرون بالإصلاح الديمقراطي، وذلك بدون تناسي مسألة الإحاطة بالمستجدات الموصولة بإشكالات تداول المفردة اليوم في الفكر المعاصر.

لا ينبغي أن نتصور البحث في تمثّل دلالة المواطنة، بمعزل عن العناوين الكبرى لمظاهر التغير الجارية في مجتمعاتنا اليوم بل وفي العالم، ذلك أننا معنيون بتحقيق مطالبنا في الإصلاح، ومعنيون في الآن نفسه، بالعولمة وتداعياتها في الاقتصاد والسياسة، ومعنيون ثالثاً، بمعرفة الدور الذي يمارسه تطور وسائل الاتصال الجديدة في نقل المعلومات والمعطيات ولزوم العمل على استيعابها، من أجل الدفع بمكاسبها نحو بناء تصورات تساعدنا

على المساهمة في إعادة بناء المفهوم، مع كل الذين يعملون في الأفق نفسه.

إن قدرنا التاريخي يقضي بيقظة مركبة، فقد أصبح الصراع في التاريخ يستدعي مواقف مركّبة وحازمة، حيث لا مجال للتردد ولا للانتظار، بل يلزمنا أن نحرص على المتابعة والمعاينة، وأن نعمل في الوقت نفسه، على إدراك أن مجتمعاتنا في مراحل ومراتب سياسية اجتماعية ثقافية، أدنى من المراتب التي بلغها الغرب والولايات الأمريكية في موضوع تدبير حياتهما السياسية. هنا تكمن صعوبة الموضوع، وهنا تبرز أهمية **التفكير في العوائق والصعوبات، التي ما فتئت تَحُول بين مجتمعاتنا وتشبّعها الفعلي بمكاسبه، كما تبلورت في الفكر السياسي الحديث والمعاصر.**

ثانياً: في عوائق التربية على المواطنة في المجتمعات العربية

رتبنا في المحور السابق، جملة من المعطيات النظرية والتاريخية الصانعة لدلالة مفهوم المواطنة عبر تاريخ تشكله وإعادة تشكله. كما أبرزنا انطلاقاً من العناصر المذكورة، ما يكشف الطابع المفتوح للمفهوم موضوع البحث، وذلك بفعل الأدوار التي تقوم به المتغيرات التاريخية العامة، لملاءمته مع ما تفرضه هذه المتغيرات من ضرورة تلوين محتواه بمقتضيات التحول الجارية.

وقد أتاح لنا البسط المختزل للتحولات التي لحقت دلالة مفهوم المواطنة في الفكر السياسي الغربي، وفي صُور تلقيه في دائرة الفكر الإصلاحي العربي، أن نقف على جوانب من الصعوبات والعوائق النظرية والتاريخية، التي حالت وما تزال تحول دون تمثُّلٍ منتجٍ وفعّالٍ له، ولشبكة مفاهيم السياسية الليبرالية المقرونة به في فكرنا المعاصر.

حرصنا في كلّ ما سبق، على الجمع بين صُور الدلالة في المفهوم، ضمن صيرورة الفكر السياسي الغربي، وأشكال تَلقّيها ضمن أدبيات السياسية الليبرالية العربية، لاعتقادنا أن هذا الخيار المنهجي في المقاربة، يمنحنا إمكانية التفكير في مزيد من توطين مشروع المواطنة ومجتمع المواطنين في البلدان العربية. كما يمنحنا فرصة مواجهة صعوبات تمثّل قيم المواطنة اليوم داخل المجتمعات

الغربية، حيث تعاني مجموعات إثنية عديدة نتائج عدم تمكنها من الاندماج الاجتماعي، وذلك لغياب وتغييب ما يمنحها صفة مواطن، وما يترتب عليها من قيم صانعة للتكافؤ السياسي والاجتماعي، داخل هذه المجتمعات.

إن تفكيرنا في العوائق، يجعلنا نساهم في تشخيص الصلابة القائمة في العديد من واجهات مجتمعنا، والمعطلة لآليات العمل الرامية إلى بناء ما يسعف بتربية قادرة على تفكيك البنيات والمؤسسات والذهنيات والسلوكات، التي تعتبر بمثابة حواجز مانعة لمشروع بناء مجتمع المواطنة، ومشروع إكمال الإصلاح السياسي الديمقراطي في مجتمعاتنا. **فلا يمكن في نظرنا، أن تنشأ مدرسة أو تعليم عام، يخدم مشروع بناء المواطنين الأحرار في مجتمع حر، من دون خيارات سياسية ديمقراطية، تُؤَمِّن المشاركة والتداول على السلطة، وبناء دولة المؤسسات.**

اخترنا مقاربة سؤال المواطنة في المجتمع العربي، اعتماداً على مبدأ السلب، أي أننا فضلنا طريق التفكير في الصعوبات والموانع، التي ما تزال تحول بين مجتمعنا وقيم المواطنة، وذلك بدل عرض المكاسب الجزئية، الحاصلة هنا وهناك.

نميل في هذه الورقة إلى خيار في البحث يتجه إلى كشف الصعوبات التي تصنع صُور الممانعة الرافضة لِتجاوز أن تظل المجتمعات العربية، مجرد مجتمعات رعايا لا مجتمعات مواطنين، يتمتعون بالقدرة على الاختيار والعمل، من أجل مصالحهم، ومن أجل بناء ذواتهم، داخل مجتمع يحفظ لهم الحق في الحرية والكرامة.

إننا نروم من وراء هذا العمل، المساهمة في تهييء الطريق المساعد على محاصرة العوائق، التي سنعمل على تشخيصها، لعلنا نتمكن من إنجاز **مشروع التربية على المواطنة**. فليس هناك خلاف كما نتصور، في أهمية الحاجة إلى وعي دور المواطنة وثقافتها، في تفجير الطاقات الكامنة والمقموعة، في أغلب المجتمعات العربية.

وقبل بسط عيّنة من العوائق، المانعة لعمليات تمثل وتوطين المواطنة

وقيمها في مجتمعاتنا، نشير إلى أن التوظيفات المتناقضة للمفهوم، التي يعمل على تعميمها الفاعلون السياسيون، تكشف عن شكل من أشكال الميوعة والاستسهال، في إطلاق هذه المفردة، بكل ما تحمله من رهان سياسي مرحلي واستراتيجي في مجتمعنا. فالاستعمال اللفظي المتداول للمفردة، في أغلب الخطابات السياسية الرائجة اليوم، يغيّب المرجعيات والأهداف الموصولة بالكلمة، ويساهم في التقليل من الدور الذي يمكن أن يمارسه الوضوح النظري، في تفعيل المشروع المجتمعي الجديد، مشروع الإصلاح السياسي الديمقراطي، وهو مشروع نفترض أن يُؤَسّس لتركيب ما يسمح بتحقيق مجتمع المواطنة.

يمكن أن نحصر العوائق في ثلاثة محاور كبرى، قصد التمثيل والإبراز، يتعلق الأمر **بالمجال الثقافي المجتمعي، والمجال السياسي، ثم المجال التربوي.**

ونريد أن نشير، قبل تقديمنا أمثلة من المجالات المذكورة، إلى ترابط المجالات المذكورة، وتداخل بعضها بالبعض الآخر. والحديث عنها مجزّأة في هذه الورقة، يخضع للمنهجية فقط. وسنتبين هذا الأمر بجلاء ونحن نشخّص عوائق توطين قيم المواطنة في المجتمعات العربية.

١ ـ العوائق الاجتماعية الثقافية، نحو قيم التواصل والتضامن والإبداع

نبدأ بعرض جملة من العوائق الاجتماعية والثقافية، التي تمنع إمكانية إنجاز مشروع **التربية على المواطنة**. ونتجه في هذا المجال بالذات، إلى الأرضية الاجتماعية والثقافية، منطلقين من اعتبار أنها تشكل عنصر إسناد لأي مشروع يروم تغيير المجتمع باعتماد خيار التربية على المواطنة وقيَمها.

ونبدأ بتسجيل مفارقة كشفت عنها مؤشرات مستمدة من انتفاضات شوارع المدن العربية، فيما أصبح يعرف بالربيع العربي، ذلك أن روح الفعل الاحتجاجي المناهض للاستبداد والفساد، الذي عمّ أغلب البلدان العربية، أبرز ويبرز في أفعاله الاحتجاجية كثيراً من قيم المواطنة. وفي قلب المشهد المذكور، كان المهتمون بالتحولات الثقافية والاجتماعية في المجتمعات العربية، قد سجلوا نوعاً من التراجع في استقبال وتمثل الثقافة العصرية في الفكر العربي.

نتبين التراجع المذكور في كثير من معطيات الإعلام العربي. وفي القنوات الثقافية العربية، نلاحظ حضور توجهات تستدعي كثيراً من العناصر التي تحيل إلى الثقافة النصية، مع تنحية واضحة لقيم العقل والرأي والاختلاف؛ الأمر الذي يكشف أننا أمام عناية زائدة بالآثار التقليدية في مجالات متعددة، من بينها المجال الذي يغذّي الوعي العام. ونذكر على سبيل المثال، القنوات التلفزيونية العديدة المعنية بالتراث الشعبي وباللهجات المحلية والقبلية، ولهذا التوجه انعكاساته المباشرة على قيم الاندماج والتلاحم الوطنيين، وله كذلك تأثيره في نمط الوعي السائد في المجتمع.

بلغت مؤشرات المفارقة ذروتها، في إفراز صناديق الاقتراع في كلٍّ من مصر والمغرب وتونس، وصول تيارات الإسلام السياسي إلى الحكم. وقد يعجّل هذا الوصول في تصورنا نزع الطابع الملتبس لهذه التيارات في موضوع الصراع السياسي داخل المجتمعات العربية، كما قد يعجّل بإكمال **مشروع الإصلاح الديني في الفكر العربي**.

تَحُدُّ العناية المتجددة في الثقافة، بكل ما أشرنا إليه في الفقرة السابقة، من تأثير المشاريع الفكرية النهضوية، التي عملت خلال القرنين الماضيين، على إنجاز ما يؤهل الثقافة العربية والمجتمع العربي للانخراط في ثقافة الحداثة والمستقبل. ورغم التقدم الحاصل في تطور كيفيات المواءمة بين مفاهيم التحديث السياسي والاجتماعي وواقع الموروث الثقافي السياسي، وخاصة في الثقافة العالمة، وفي بعض خطاباتنا السياسية، كما وضحنا لحظة تمهيدنا لمسألة العوائق؛ إلا أن الاستمرار في مسلسل التراجع، يقلّص من بؤر الفكر المستنير، الذي يسعى إلى التخلص بجرأة من أعباء التقليد، التي تشل إرادتنا، وتشكّل عائقاً من عوائق ترسيخ قيم المواطنة في مجتمعنا. نتبين ملامح ذلك في التوظيف الذي يستعمل في بعض المجتمعات العربية، لتحويل بعض أشجار النسب وأساطيره إلى أفعال في تعبئة المجتمع، لخوض معارك كنّا نفترض أنها ذابت في عمليات الاندماج، التي حصلت وما فتئت تحصل داخل المجتمعات العربية.

ويترتب على ذلك ضرورة إتمام معارك الإصلاح السياسي، **وذلك بتعزيز ودعم مشروع الحداثة والتحديث**، قصد توقيف مسلسل التوظيف

السياسي لموضوع الإثنيات وموضوع الاختلاف العقائدي والطائفي، واستمرار النعرات القبلية في كثير من مجتمعاتنا، بحكم أنه يكشف درجات النقص القائم في مجال التحديث السياسي والإصلاح الديمقراطي. فمازال المعطى الإثني، يستعمل في كثير من الساحات العربية للإشارة إلى أشكال الحيف والهوان، التي لحقت بعض المجموعات الإثنية في التاريخ، والمطالبة بصيغ من التوافق تمنح المُلَوِّحين بالشعار من المحتجين بلغة العرق فرصاً من أجل التكافؤ السياسي والاجتماعي والثقافي، وبلوغ عتبة المواطنة عن طريق إشراكهم في تدبير جوانب من الشأن العام، وتحقيق بعض مطالبهم في مجال الاعتراف بلغاتهم وثقافاتهم المحلية وطقوسهم الرمزية.

إن تجدد الحديث عن الإثنيات واللغات والأقليات في بعض الأقطار العربية، **يوضح أهمية المواطنة وقيمها، في تسهيل عمليات الاندماج والتعاضد الاجتماعيين**. أما أن يتم تأجيجه وتوظيفه من طرف بعض النخب السياسية المحلية، فإن النتائج التي يمكن أن تترتب على ذلك، قد لا تكون مطابقة لطموحاتنا التاريخية، المتمثلة في بلوغ عتبة اللاعودة في موضوع الاندماج الاجتماعي داخل وطننا. . ومعنى هذا أننا أمام عناصر تؤكد حاجتنا الفعلية إلى ثقافة المواطنة، وإلى التربية على المواطنة. بل إن حاجتنا ماسّة فعلاً إلى الأفق الفكري الذي تنتظم في إطاره قيم المواطنة. **ونقصد بذلك أوليات الحداثة السياسية، المتمثلة في التدبير التعاقدي الديمقراطي للسلطة، وإلى فصل السلط، واعتبار أن موضوع السياسي في تجليه الأكبر والأهم في المجتمع، هو موضوع تدبير المصالح المرسلة للبشر داخل المجتمعات في التاريخ.**

يتضح مما سبق، أن الظواهر الجديدة التي أصبحت تشكل العناوين الكبرى في مشهدنا الثقافي والاجتماعي (النزعات الإثنية والطائفية والعقائدية)، لا تهيّئ السبل بشكل يتيح إمكانية تعبيد الطريق، نحو بناء المواطنة. ولن نساهم في تذويب كثير من تحديات المشهد الاجتماعي والثقافي القائم اليوم في مجتمعاتنا، إلا بمزيد من الإعلاء من القيم التي تستوعبها روح مفردة المواطنة، أي المرجعية السياسية الحداثية المركّبة لدلالتها. وتزداد صعوبات المجال الثقافي والاجتماعي، لتدفعنا إلى مضاعفة العمل من أجل

إنجاز المشاريع المُجهضة في مجال الإصلاح الثقافي، والقراءة النقدية للتراث، **وذلك من أجل ثقافة تعلي من قيم العقل والإبداع**، ومجتمع يتجه إلى توسيع واستيعاب المكاسب التي ركَّبتها الأزمنة الحديثة، وذلك بالحد من درجات الهيمنة، التي يمارسها التقليد والسلوكات التقليدية في مجتمعنا.

٢ ـ العوائق السياسية، نحو توطين قيم الحداثة السياسية

إذا كنّا نسلّم أن أغلب البلدان العربية محكومة بأنظمة بعيدة كل البعد عن عتبة الديمقراطية، وعن مشروع الانتقال الديمقراطي، أدركنا صعوبة بناء تربية مُواطنة داخل هذه المجتمعات، بحكم أن التربية على المواطنة تعدّ من مرتكزات المشروع الحداثي. وبناء عليه، نشير إلى أن المعارك في المجالات التي نحن بصدد التمثيل انطلاقاً من معطياتها، تنفتح على بعضها البعض مجتمعة، ويساهم بعضها في تعزيز مسارات البعض الآخر بالسلب والإيجاب. فلا إصلاح سياسياً في مجتمعنا، بدون تحديث الذهنيات. ولا تحديث للذهنيات بدون أنظمة في التنشئة والتكوين، مناسبة للأهداف التي تُولِّدها المتغيرات الجارية في المجتمعات العربية وفي العالم. ولا حصول لهذا وذاك، بدون خيارات سياسية، مُرَجّحة لمشروع الإصلاح السياسي الهادف إلى إنجاز عمليات الانتقال الديمقراطي في المجتمع العربي.

لا يتعلّق الأمر هنا بسلسلة من الدوائر المغلقة، قدر ما يشكّل جملة من الآليات المتفاعلة والمعبّرة عن صور تعقّد الأطر التاريخية، التي تقف حائلاً دون إطلاق مشروع فعلي في التربية على المواطنة، رغم الإعلانات والشعارات التي تُرفع هنا وهناك، ملوِّحة به. ذلك أننا ونحن نتابع الإعلانات والشعارات التي تطلق في هذا الباب، لا نقف على نتائج ملموسة تترجمها خطوات في الإنجاز الفعلي، حيث تظل قيم المواطنة خارج التغطية، في أغلب برامج الأحزاب السياسية العربية، مثلما هي غائبة في مناهج التربية والتكوين في المدارس العربية، وداخل أساليب عمل المؤسسات والمقاولات وتنظيمات المجتمع المدني.

إن الاختلال التاريخي الكبير، الذي نعدّه سمة الوضع العربي الراهن، يعكس نتائج تجربة أكثر من أربعة عقود من التجريب السياسي، الذي لم يتمكن

من بلوغ مراميه، وتحقيق شعاراته **في التحرر والتقدم والتنمية وبناء دولة القانون والمؤسسات.**

وإذا كنا نلاحظ اليوم أن تيارات التحديث السياسي، قد بدأت تضاعف أرصدتها الرمزية في الثقافة السياسية العربية، وذلك بعد فشل شعار الثورة العربية والنموذج الاشتراكي، أدركنا الإمكانيات التي يمكن أن تتيحها لنا هذه التيارات، في الإعداد لمشروع التربية على بناء مجتمع المواطنة.

صحيح أننا نواجه اليوم تحديات أخرى، فرضتها تيارات الإسلام السياسي التي تبوّأت مقاعد السلطة بعد غليان الاحتجاج العربي سنة ٢٠١١. وصحيح أيضاً أن هذه التيارات تستعيد في الأغلب الأعم القيم والمفاهيم السياسية التقليدية، بدون مراعاة مقتضيات التطور في التاريخ، الأمر الذي يدفعنا إلى مواجهتها بالنظر النقدي المجتهد، بهدف بناء ما يمكن تسميته نُقَط اللاعودة في أنظمة الفكر والسياسة، أو ذلك لتجاوز الأنظمة المحافظة، التي لم تعد مناسبة، كما قلنا، لمقتضيات الزمن، والعمل بدل ذلك على بناء مرتكزات نظرية وتاريخية، تمنح مشروعنا في التحول، الأسس والقواعد الفكرية الرافعة له.

إن معركة الحداثيين اليوم، مع من يرفضون المشروع الديمقراطي واللغة السياسية التاريخية، وفي قلبها لغة تَبَنِّي مشروع مجتمع المواطنة، تتطلب جهوداً نظرية كبيرة ومُبدعة، من أجل إعادة بناء الخطاب والممارسة السياسية الحداثية في الوطن العربي. .

نسجل إذن، صعوبة التحديات الجديدة التي يستوعبها العائق السياسي في موضوعنا، ونفترض أن المواجهات القائمة اليوم بين بعض أطراف المعارضة العربية والأنظمة السياسية المهيمنة، يُتيحان إمكانية إيجاد مرحلة انتقالية، يتم فيها التمهيد لتوطين المشروع السياسي الديمقراطي الذي يقتضي بدوره استنبات قيم المواطنة.

لم يعد هناك وقت للمهادنة والمخاتلة، وتركيب المفارقات في مشهدنا السياسي. ويبدو أن الملامح العامة للخطابات السياسية المتصارعة اليوم في

الفكر العربي، تقتضي أن ندفع بمختلف الأسئلة الممكنة نحو فضاء الحوار الأَكثر وضوحاً، بهدف محاصرة الصعوبات، التي تحول دون إطلاق مشاريع التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، وبناء المجتمع السياسي الحداثي. فهذا أوانها، وكل تقصير أو تأجيل يساهم في مضاعفة أزمتنا، ويزيد مأزقنا اتساعاً وعمقاً.

٣ ـ العوائق التربوية، نحو مدرسة للمواطنة

أوضحنا في العنصرين السابقين، جوانب من العوائق السياسية والاجتماعية والثقافية، التي تعرقل إمكانية إطلاق مشاريع في التربية على المواطنة.

تندرج العوائق المذكورة ضمن صعوبات تاريخية عامة، تقف أمام تحول المجتمعات العربية، واستيعابها لأصول الحداثة والتحديث الثقافي والسياسي. وهي تستدعي، كما أشرنا آنفاً، معارك متواصلة قصد التغلب عليها، وتيسير سُبُل إطلاق ما يُمكِّن من بناء مجتمعات عربية جديدة.

ونستكمل ما سبق، بالتوقف أمام البعد التربوي، والصعوبات التي تجعله يشكل بدوره عنصر إعاقة محورية، في عمليات توسيع وتعميم تنشئةٍ مُواطِنَة ومُتشبعة بقيم الحداثة السياسية.

صحيح أن التربية ومؤسساتها وقيَمها تكون في العادة تابعة لخيارات الدولة، وأن أغلب الأنظمة السياسية العربية، لا تنظر بعين الارتياح إلى القيم التي يمكن أن تترتب على مبدأ التربية على قيم المواطنة، بحكم أنها لا تنسجم مع الخيارات السياسة القائمة في كثير من المجتمعات العربية. ولعل هذا الأمر بالذات، هو الذي يدفعنا إلى التنبيه إلى استمرار غياب برامج ومناهج تربوية تعنى بالحداثة والمواطنة في أغلب البلدان العربية، حيث يشكّل الغياب المذكور خللاً بارزاً في أنظمتنا التعليمية، وهو خلل يسمح للتقليد بمواصلة هيمنته على بنيات المجتمع وذهنيات أفراده وسلوكاتهم.

وعندما نكون على بيّنة من أن أنظمة التربية والتعليم في أغلب البلدان العربية، تعاني إشكالات بنيوية عديدة، وأن مشاريع الإصلاح التربوي في

هذا القطر العربي أو ذاك، تعرف كثيراً من التعثر والتراجع والهذر، نتبين الطابع المضاعف للصعوبات المرتبطة بهذا البعد في موضوع بناء مجتمع المواطنة. ولكي لا نذهب بعيداً في البحث، نكتفي بالتفكير في بعض الأسئلة المستجدة في هذا المجال قصد التمثيل على ما نحن بصدده.

ولا بدّ من التوضيح هنا، أننا نقصد بمشروع التربية على المواطنة، إعداد الناشئة لتمثّل القيم المدنية الجديدة؛ نقصد بذلك قيم المواطنة الديمقراطية، وأخلاق العقل المدنية، التي تقوم على مبدأ التمرس بالمبادرة والمشاركة بالرأي والفعل، أثناء مواجهة الشؤون العامة والخاصة. وإذا كنا نعرف أن حزمة القيم التي تقدمها برامج التعليم العام، في أغلب الأقطار العربية التي تتميز بطابعها التقليدي النصّي والاتكالي، أدركنا صعوبة إيجاد جسور بينها وبين قيم الحداثة السياسية، التي تعلي، كما نعرف، من شأن الإنسان، ومن مبدأ الإرادة وحرية الاختيار.

إن المعضلة الكبرى في مناهج وبرامج مدارسنا، تتمثل في طغيان المناهج التقليدية الكابحة لبناء القدرات والكفاءات المساعدة على تمثل مكاسب وفتوحات الفكر المعاصر، الأمر الذي يستوعب قيم المواطنة والحرية.

يمكن أن نضيف إلى ما سبق، أن رابطة المواطنة تعاني اليوم أزمة جديدة، فجّرتها تداعيات عمليات التعولم الجارية. وقد انعكست هذه الأزمة على طبيعة المعرفة والتعليم في زمن الثورة التكنولوجية الصانعة لمجتمع المعرفة والشبكات.

يستوعب الفضاء التربوي العام في المجتمعات العربية، كثيراً من التناقضات والمفارقات. ففي قنوات التربية عن بعد، التي أصبحت متاحة بفضل الثورات الحاصلة في تقنيات الاتصال، نواجه قيماً أخرى لا علاقة لها بالقيم التي تلقنها مدارسنا وجامعاتنا، ولا ندري ماذا سيترتب على هذه المفارقات في أذهان ناشئتنا فيما يستقبل من الأيام، بل إننا لا نبالي بما يجري في العالم من حولنا، ونتركه ليمارس بدوره عمليات متعددة في مضامين تعليمنا وفي معارفنا المتداولة.

من مظاهر الإعاقة أيضاً في المجال التربوي، ظهور التعليم الخاص، وتزايد نفوذه داخل مختلف الأقطار العربية، الأمر الذي يجعلنا نتساءل: هل تلقن مدارس التعليم الخاص القيم التي تقدمها المدرسة العمومية أم لا؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فماذا ننتظر من نتائج أنماط التعلم القائمة داخل مجتمعنا؟ كما أن انتشار الجامعات المتعولمة في أغلب البلدان العربية، وظهور المختبرات التعليمية الافتراضية، ينشئ فضاءات للتربية تخترق الدول والحدود، فكيف يمكن أن تقدم في الجامعات المذكورة قضايا تستوعب قيم المواطنة، التي يفترض أنها تساهم في توحيد المشاعر والقيم داخل المجتمع الواحد؟

نحن هنا أمام جملة من العناصر التي تكشف عن أمرين اثنين، **أولهما** يرتبط بمجال التربية والتعليم، حيث تداخلت الأنظمة واختلطت، وساد في إطارها أكثر من توجه تربوي داخل المجتمع الواحد؛ و**ثانيهما**، أن قيم المواطنة لم تعد موصولة بنظام الدولة الوطنية والمجتمع الواحد المتماسك، في إطار وحدة في الرؤية والعلاقة والثقافة وأشكال التواصل. فهناك متغيرات عديدة تنبئ بإمكانية حصول تغيرات في القيم عامة، وفي قلبها ما تحمله كلمة مواطنة من دلالة موصولة بمرجعية نظرية، عرفت وما فتئت تعرف أنماطاً من التحول، حتَّمتها، كما أوضحنا، متغيرات المجتمع والتاريخ في أزمنة يسودها تنميط قسري، يدعو الجميع إلى التكيّف معه، والتفكير المشترك في مكاسبه ومآزقه.

● عود على بدء

واجهنا في مراحل بناء هذا الورقة قضايا مختلفة، وأدركنا منذ البداية، أن مفهوم المواطنة وسؤال التربية على قيم المواطنة، رغم طابعه الجزئي المحدد، يتعلقان في العمق بـ **مشروع التحديث السياسي والإصلاح السياسي في الأوضاع العربية الراهنة.**

لقد اعتبرنا في منطلق الورقة **أن سؤال التربية على المواطنة، يعد بمثابة مدخل من مداخل التفكير في الإعداد إلى مجتمع الحداثة**، وذلك عن طريق الاستعانة بما توفّره آليات التربية ومؤسساتها من وسائل مساعدة في عمليات

توسيع وتطوير، ثم تعميم قيم الحداثة في المجتمعات العربية.

توقفنا أمام مفردة المواطنة، والسياقات التاريخية والنظرية، التي منحتها المعنى والدلالة في تاريخ تشكلها. كما توقفنا أمام صور التلقي التي أنجزها الفكر العربي، وهو يتواصل مع مفاهيم ومقدمات الحداثة والتحديث. لقد كان الأمر في نظرنا يتعلق بسؤال أكبر من سؤالنا الجزئي المحدد؛ يتعلق الأمر بالبحث، في سؤال كيفية تعلم الفكر العربي من معطيات نظرية، تَمَّ تركيبها في أزمنة طويلة (منظومة المفاهيم التي بناها الخطاب السياسي الليبرالي)، وانطلاقاً من أشكال من الصراع لا حدود لها؟ وكيف يمكنه في الآن نفسه، إعادة إبداعها باستنباتها، وتكييفها مع خصوصيات تاريخية مجتمعية معينة؟

لقد حاولنا جهد المستطاع، وأحياناً في إشارات سريعة، أن نعمل على بناء وجهة نظر نقدية تاريخية، مع حرصنا على أن يكون الجواب في الوقت نفسه، مناسبة للحوار مع أسئلة قائمة في المحيط الاجتماعي العربي. وعندما فتحنا بحثنا في إشارات عامة إلى موضوع **العولمة ومجتمع المعرفة وشبكات التواصل**، والتحولات التي لحقت معاني مفردة المواطنة، كنا نريد أن نشير إلى أن عنايتنا بالبعد الأنواري والسياسي في هذه المفردة، يعادل عنايتنا بالأزمة التي تعانيها دلالة المفردة اليوم، في عالم متغير.

وقد شكّلت عمليات عرضنا لجوانب من عوائق التربية على المواطنة إطاراً للتفكير في كيفيات انخراط العرب في الأزمنة الحديثة، تاريخ مواجهتهم لتحديات الخارج، وأسئلة الداخل، ومعضلات التأخر التاريخي التي يشكل الاستبداد السياسي مظهرها الأبرز.

إن النخب العربية مطالبة اليوم بإنجاز مقاربات مُركَّبة، لحظات مشاركتها في الجدل في قضايا المجتمع والسياسة، وأسئلة الإصلاح والمستقبل، بحكم أن هذا الخيار المنهجي يمكِّنها أكثر من غيره، من الوعي بأسئلتنا في أبعادها المختلفة، ويتيح لنا تمثّلاً نقدياً لقضايا ومكاسب عصرنا، وبناء ما نعتقد أنه الأقرب إلى تجاوز الأزمات والتناقضات التي تملأ فكرنا وواقعنا.

المـراجع

عبد اللطيف، كمال. **أسئلة الحداثة في الفكر العربي: من إدراك الفارق إلى وعي الذات.** بيروت: المركز الثقافي العربي، ٢٠١٠.

ـــــــ. **أسئلة النهضة العربية: التاريخ، الحداثة، التواصل.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.

مؤلف جماعي. **العولمة: المفاهيم الأساسية.** تحرير أنابيل موني وبيتسي إيفانز؛ ترجمة آسية دسوقي؛ مراجعة سمير كرم وزينب ساق الله. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والدراسات والنشر، ٢٠٠٩.

نصار، ناصيف. **في التربية والسياسة: متى يصير الفرد في الدول العربية مواطناً؟** بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٠.

Gonod, Pascale et Jean-Pierre Dubois. *Citoyenneté, souveraineté, société civile*. Paris : Dalloz Sirey, 2003. (Thèmes et Commentaires)

Kymlicka, Will. *La Citoyenneté multiculturelle*. Traduit par Patrick Savidon. Paris: La Découverte, 2001.

Marshall, Thomas Humphrey. *Citizenship and Social Class*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1950.

Schnapper, Dominique. *Qu'est ce que la citoyenneté?*. Paris: Gallimard, 2000.

_____. *Qu'est ce que l'intégration?*. Paris : Gallimard, 2007.

Vers les sociétés du savoir. Paris : UNESCO, 2005.